مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس

Journal of the Faculty of Education Tripoli

الأسماء المشتركة بين التذكير والتأنيث "حقيقتها واستعمالها"

فاطمة أحمد المرعي
قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
البريد الإلكتروني: Falmarei@aol.com

Article history
Received: Mar 17, 2024 Accepted: May 8, 2024

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الأسماء المشتركة بين التذكير والتأنيث، معتمدة على عدد من المصادر التي حفلت بهذه الظاهرة، وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بالمذكر والمؤنث، والتفريق بينهما، مع بيان سبب وقوع بعض من الألفاظ موقع الحياد بين التذكير والتأنيث، ومعرفة حقيقة اللفظ والتغير الذي طرأ عليه في الاستعمال اللغوي؛ في محاولة للوصول إلى منهج يطرح عن اللغة شيئًا من اللبس والغموض، الذي اكتنف هذه الظاهرة، وذلك من خلال منهج وصفي تحليلي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هو: اتجاه اللغة في تطورها إلى تذكير المؤنث المجازي، الذي لم تلحقه علامة تأنيث، وإن كل اسم يشترك في التذكير والتأنيث يرجع في حقيقة وضعة لأحد الجنسين، إلا في قليل مما اتُّفق على أنه اسم موضوع على ذلك، وإنما يقع الاشتراك اللغوي تجوّزًا؛ إما توسعا في المجاز والدلالة أو بسبب انحراف لهجيّ أو دلالة على مظهر من مظاهر التطور اللغوي تعميمًا أو تخصيصًا أو توسعًا أو انتقالا في الدلالات.

الكلمات المفتاحية: المذكر، المؤنث، الأسماء المشتركة، حقيقتها، استعمالها.

Common Nouns between Masculine and Feminine: “Their Reality and Use”

A B S T R A C T:

This study is comprised of common nouns between masculine and feminine, relying on a number of sources that were full of this phenomenon. The study aimed to define masculine and feminine and differentiate between them while explaining the occurrence of some words in the position of neutrality between masculine and feminine and knowing the truth about the pronunciation and the change that occurred in it in linguistic use. In an attempt to reach an approach that removes from the language some of the ambiguity that surrounds this phenomenon through a statistical, descriptive, and analytical approach, among the most important findings of the study is the tendency of the language in its development to masculine the figurative feminine, which was not accompanied by a feminine sign. Every noun that shares masculinity and femininity is due to the fact that it is placed in one of the genders, except for a few that are agreed to be a noun that is subject to that, but linguistic sharing is permissible, either as an expansion in metaphor and connotation, as a result of a dialectal deviation, or as an indication of a manifestation of linguistic development, such as generalization, specification, expansion, or shift in connotations.

Keywords: masculine, feminine, common nouns, their reality, and use.

المقدمة:

سبب اختيار الموضوع:

إن غاية ما يسعى إليه متعلم العربية، هو استقامة قلمه في الكتابة، ولسانه في النطق؛ ولأن في معرفة التذكير والتأنيث ما يُعين على تمام هذه الغاية، كما يقول أبو بكر الأنباري: "إن من تمام دراسة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكّر مؤنثًا أو أنث مذكرًا، كان العيب لازمًا له، كلزومه من نصب مرفوعًا أو خفض منصوبًا" (الأنباري: 1986: 107/1)؛ لذلك أردت أن أبحث في ظاهرة تُشكّل مشكلة شغلت كثيرين ومازالت ممن طلبوا العربية قديماً وحديثًا، وهي ظاهرة التذكير والتأنيث ووقوع بعض الأسماء في موقع الحياد بين الجنسين؛ إذ إنني وجدت لبْسًا كثيرًا يكتنف هذه الظاهرة، يؤدي بمتكلمي العربية إلى اللحن والغلط، من هنا رأيت أن أقوم بدراسة هذه الأسماء من خلال هذا البحث المُعنون بـ **(الأسماء المشتركة بين التذكير والتأنيث حقيقتها واستعمالها)**، وقد عُدت لعدد من المصادر لاستقاء مادة البحث وجمعها، وهي:

- المذكر والمؤنث، لأبي زكريا الفراء (207 هـ).
- المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرّد (286 هـ).
- مختصر المذكر والمؤنث للمفضّل بن سلمة (300 هـ).
- ما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس لأبي سليمان الحامض (305 هـ).
- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (328 هـ).
- المذكر والمؤنث للكاتب (361 هـ).
- المذكر والمؤنث لابن جني (392 هـ).
- المذكر والمؤنث لابن فارس (395 هـ).
- البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات ابن الأنباري (577 هـ).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن بعض الأسماء في العربية تقع موقع الحياد بين التذكير والتأنيث، مما يوقع المتعلم والمتكلم في لبس وحيرة من معرفة حقيقة اللفظ واستعماله، وقد شكلت هذه الظاهرة مشكلة شغلت طالِبِي العربية.

أهمية البحث:

- يرمي هذا البحث إلى بيان سبب وقوع بعض الأسماء موقع الحياد بين التذكير والتأنيث.
- معرفة حقيقة اللفظ والتغير الذي طرأ عليه في الاستعمال اللغوي.
- كما يهدف إلى التوصل إلى منهج يطْرَح عن اللغة شيئًا من اللبس والغموض، الذي اكتنف هذه الظاهرة؛ خدمة للعربية، وتسهيلًا وتيسيرًا على أبنائها والناطقين بها من غيرهم.

منهج البحث:

قام البحث على المنهج الوصفي التحليلي، سعيت من خلاله إلى التفريق بين حقيقة اللفظ في أصل وضعه، وما هو عليه في الاستعمال، فكنت أتتبع ما ذهب إليه النحاة في كل اسم أمذكر هو أم مؤنث، أم مما اجتمع فيه التذكير والتأنيث، فإن أجمعوا على شيء من ذلك، وصفته بإجماع اللغويين أو النحاة الذين عُدت إليهم.

الدراسات السابقة:

وقفت على دراسات عدّة بصرف النظر عن المصادر التراثية المؤلَّفة في هذا المجال على كثرتها، ومن هذه الدراسات:

1. **"مبادئ العربية في تأنيث الأسماء وتذكيرها: نظرة في مواجهة صعوبة التعلم"**، وهو بحث تقدم به: د. أمجد طلافحة ود. عبد الحميد الأقطش، نُشر في مجلة الآداب والعلوم في جامعة السلطان قابوس 2014م، وقد عُني هذا البحث بظاهرة التذكير والتأنيث عامة، في حين اختص هذا البحث بالمشترك بين المذكر والمؤنث.
2. **"التَّذكير والتأنيث في الشواهد القرآنية في معجم تاج العروس من جواهر القاموس"**، وهو بحث تقدم به حسين عودة هاشم وعباس فالح حسن، نُشر في العدد الثالث من مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) 2012 م، وقد عني هذا البحث بتجلية منهج الزَّبيدي في التذكير والتأنيث؛ بغية الإبانة عن علة عدم التطابق في جنس

اللفظة مع متعلقها في الاستعمال القرآني، في حين أنني لم أحصر دراستي في منهجية أحد اللغويين، إنما توسّعت في مادتي بدءًا من الفرّاء وانتهاء بأبي البركات الأنباري.

3. "**مصطلح المحايد المذكر والمؤنث المجازيان**"، وهي دراسة قام بها عصام نور الدين 1990م، وهدف من دراسته إلى إثبات إمكانية حوسبة مصطلح الصرف بشكل عام، ومصطلح التّذكير والتأنيث بشكل خاص مما يسهل تعلّمه واستعماله بشكل سريع، وسليم، في الكلام والكتابة، والترجمة الآلية، إلا أن الدراسة قُصرت على قسمين، هما: أعضاء الإنسان وسائر الأشياء، في حين توسّعتُ في دراستي لتشمل كل الأسماء المشتركة في التذكير والتأنيث.
4. "**التذكير والتأنيث في القرآن الكريم دراسة تطبيقية**"، وهي رسالة قدمها محمد عبد الناصر، لنيل درجة الدكتوراه (د. ت)، في جامعة أم القرى، وقد عنيت هذه الدراسة بدراسة الاستعمال اللغوي لظاهرة التذكير والتأنيث في القرآن الكريم فقط، في حين تناولت في دراستي الأسماء المشتركة، سواء ذكِرت في القرآن أم لم تذكَر.

وبذلك تكون دراستي متفقة مع سابقاتها من حيث البحث في ظاهرة التأنيث والتذكير، لكنها مغايرة لما سبقها من دراسات في المنهج المتبع، واختصاصها بالمشترك بين التذكير والتأنيث في مختلف الحقول، وعدم حصرها في مصدر واحد من مصادر اللغة، أو منهجية لغوي واحد.

التمهيد:

التذكير والتأنيث في اللغة والاصطلاح:

أولا: في اللغة

التذكير:

- الذّكَر خلاف الأنثى وهو معروف (الفراهيدي: د. ت: مادة ذكر)، والتذكير خلاف التأنيث، والجمع منه ذكور، وذكورة، وذِكار، وذِكارة، وذُكران، وذَكرة (ابن منظور: 1414هـ: مادة ذكر).
- الشّدة والقوّة: الذكر من الحديد أيبسه وأشده ومنه سُمي السَّيف مذكرًا، ويقال داهية مذكرة شديدة لا يقوم لها إلا أبطال الرجال (مدكور: 2004: مادة ذكر).
- الإباء والشجاعة: يقال رجل قوي شجاع أبي (مدكور: 2004: مادة ذكر).

التأنيث:

- الأنثى خلاف الذكر من كل شيء، والجمع منه إناث وأناثي (الفراهيدي: د.ت: مادة أنث).
- اللّين: يقال حديث أنيث غير صلب، وسيف أنيث ليّن، ومكان أنيث سهل منبات (مدكور: 2004: مادة أنث).

ثانيًا: في الاصطلاح

كثيرون هم مَنْ فرّقوا بين المذكر والمؤنث إلا أنهم في فلك واحد يدورون (ابن الأنباري: 2009: 63، وعباس حسن: د. ت: 4/ 454، والعطية: د. ت: 286 – 301)، ومن خلاصة تفصيلهم في ما قالوا تُجمل الباحثة القول في الآتي:

المذكر: اسم يطلق على المذكر العاقل وغير العاقل، وهو على ضربين: حقيقي ومجازي، ويشار إليه باسم الإشارة (هذا)، وهو الأصل الذي وضعه العربي؛ لاستغنائه بنفسه عن علامة التأنيث، ويستدل على تذكيره بالشهرة، وشيوع الاستعمال في أكثر الأساليب المأثورة عن العرب.

المؤنث: اسم يطلق على المؤنث من العاقلات وغير العاقلات، وهو على ضربين: حقيقي ومجازي، يشار إله باسم الإشارة (هذه)، وهو فرع على التذكير؛ لافتقاره إلى علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا.

بهذا نلحظ أن كل ما سبق من معان لغوية أو اصطلاحية، تشترك في التركيز على أن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، وقد بدا ذلك جليا من المعنى اللغوي الذي جعل المذكر أقوى من المؤنث ومقابلًا له، ومن تركيز المعاني الاصطلاحية على استغناء المذكر وافتقار المؤنث إلى العلامة، وهو ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أُخبر عنه من قبل أ، يُعلم أذكر هو أم أنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون" (سيبويه: 1992: 1/ 22).

تقسيم الاسم من حيث الجنس في العربية:

يقسم الجنس في العربية بحسب ما يدل عليه إلى نوعين، هما:

- جنس حقيقي. – جنس مجازي.

ويُقسم بحسب اللفظ أو الشكل إلى نوعين، هما

- ملحق بعلامة. – خالٍ من العلامة.

وبنظرة موجزة إلى تقسيم الجنس بحسب المعنى واللفظ، نخلُص إلى خمسة أنواع، هي:

1. مذكر حقيقي بغير علامة، نحو: أب.
2. مذكر مجازي غير علامة، نحو: رأس، قمر.
3. مؤنث حقيقي، نحو: أم، فاطمة، هند.
4. مؤنث مجازي ملحق بعلامة (قياسي)، نحو: ورقة.
5. مؤنث مجازي خلٍ من العلامة (سماعي)، نحو: شمس.

ولعدم وجود مذكر مجازي ملحق بعلامة، يقابل المؤنث المجازي الملحق بعلامة، وجَدْنا لبْسا وإشكالًا في التفريق بين المذكر والمؤنث المجازيين بغير علامة من حيث الجنس؛ فبسبب غياب المنطق العقلي بغياب المورفيم المميز ينعدم وجود قاعدة ثابتة يُستدل بها على النوع، وهذا من شأنه أن يحدث اضطرابًا في نظرية أصل المذكر وفرعية المؤنث عليه؛ لخروج هذه الألفاظ عن القياس، وهذا ما يقودنا للتسليم بأنه: "ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد ولا لهما باب يحصرهما كما يدعي بعض الناس، ... فلهذه العلّة قلنا: إنه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المذكر إذا كانا غير منقاسَين، وإنما يُعمل فيهما على الرواية ويُرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية" (الكاتب: 1983: المذكر والمؤنث)، مما يدل على أن هذه الألفاظ ألفاظ صورية، لا يُهتدى إلى حقيقتها إلا بالسماع، وتتبعها في مظانها للكشف عن اللَّبس والمُشْكِل فيها، وهو ما ستنصب عليه هذه الدراسة، وستعمل الباحثة – ما استطاعت – إحصائها

ومحاولة كشف اللَّبس والغموض في استعمالاتها، من خلال بيان الفرق بين حقيقة اللفظ في أصل وضعه، وما هو عليه في الاستعمال.

الدراسة التطبيقية:

في ضوء ما تحصّلت عليه الباحثة من خلال استقرائها لكتب المذكر والمؤنث المُعتمدِ عليها في جمع مادة البحث، وجدت أن الأسماء المشتركة بين التذكير والتأنيث إما أن تأتيَ متعلقة بالإنسان أو بالحيْوان أو بأسماء مجردة، فوقع الرأي على أن تُدرس ضمن قوائمٍ خمس، وهي: (ما اتفق على تذكيره وتأنيثه باتفاق لفظه واختلاف معناه، ما يذكر ويؤنث من الإنسان، ما يذكر ويؤنث من الحيوان، ما يذكر ويؤنث من أسماء الذّوات غير الحيّة، ما يذكر ويؤنث من أسماء المعاني)، واعتمدت الباحثة في ترتيب الأسماء في كل قائمة على الترتيب الألفبائيّ.

أولا: ما اتفق على تذكيره وتأنيثه باتفاق لفظه واختلاف معناه

من خلال ما اطلعت عليه الباحثة من مصادر، وجدت أنه قد وقع الاتفاق على اشتراك جُملة من الأسماء في التذكير والتأنيث، باتفاق اللفظ واختلاف المعنى، وهي في أصل وضعها حقيقةً تقتصر على أحد الجنسين، وإنما وقع الاشتراك من باب التغير في الدلالة أو التوسع في المجاز، وهو كثير في العربية، من ذلك قول ابن جني: "الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه. فإن عُدمت الثلاثة تعينت الحقيقة " (ابن جني: د. ت: 2/ 444)، كذلك يقول السامرائي: " وربما تتغير مدلولات كثيرة لأن الشيء الذي تدل عليه قد تغيّرت طبيعته أو عناصره أو وظائفه أو الشؤون الاجتماعية المتصلة به وما إلى ذلك" (السامرائي: 1971: 92)، وملخص هذه الأسماء في الدراسة المعنية ما يلي:

الجدول (1): الأسماء التي اتفق على تذكيرها وتأنيثها باتفاق اللفظ واختلاف المعنى

الاسم	معناه على التذكير	معناه على التأنيث
الأذن	بمعنى الرَّجل	أذن الإنسان والحيوان
الأرض	بمعنى مصدر أرِض	التي نعيش عليها، الأرض من الدابة، الزُّكمة، الرعدة أو الرّجفة
الأضحى	إذا أُريد معنى اليوم أو العيد	مؤنث على لفظه
البطن	من الإنسان والحيوان	بمعنى القبيلة
الجحيم	مذكر على لفظه	بمعنى النار
الحال	الحال من كل شيء	حال الإنسان
الحانوت	بمعنى البيت	مؤنث على لفظه
الحرب	بمعنى القتل {فأذنوا بحرب من الله ورسوله}	مؤنث على لفظه
الحَرَج	الشك، الضيق، سرير الميث، عجزُ الرجل عن الحركة	إذا حُمل على معنى الجمع لـ حَرَجة (الشجرة)
الدّرع	درع المرأة	درع الحديد
الرِجل	القطيع العظيم من الجراد	رجل الإنسان والدابة، الشّبه، العهد

الاسم	معناه على التذكير	معناه على التأنيث
الرّوح	إذا قصد جبريل عليه السلام	الروح التي في المتنفس، بمعنى النفس
الرِّيح	بمعنى الأرج والنشر وهما حركة الريح	من الرّياح
الزوج	الرجل	المرأة
السبيل	بمعنى الشيء أو الطريق	الشريعة، والطريقة، والدعوة
السلطان	الحجة أو العذر أو الدليل	الولاية والإمارة أو بمعنى الجمع
السماء	بمعنى السقف	السماء المطلة على الأرض، المطر
الشمس	نوع من الحلي (القلادة)	الشمس الطالعة
الضّرَب	مذكر على لفظه	بمعنى العسل
الضرس	مذكر على لفظه، مواضع المطر من سحابة ليست بالواسعة (مررت على ضروس من مطر)	بمعنى السّن
الطاغوت	الشيطان	الآلهة
الطّوى	مذكر على لفظه	بمعنى البئر
العجْز	مصدر عجزت	عجز الإنسان، القبيلة (عجز هوازن)
العَرَق	عرق الإنسان والدابة، الثواب	الطّرر التي تشدّ على أكفة بيوت العرب
العصْر	بمعنى المصدر، الدّهر	الصلاة المكتوبة
العِلباء (العصبة الممتدة في العنق)	مذكر على لفظه	بمعنى العَصَبة
العنبر	العنبر عينه	بمعنى رائحة العنبر
العين	إذا أريد به الشخص، نحو: عين الجيش الذي ينظر لهم	عين الإنسان، البئر، الحسد، عين السحاب، ناحية القبلة، عين الميزان، النقد من دنانير أو دراهم، قناة الماء، نفس الشيء، عين الركبة
الغوغاء	إذا قيست على رضراض وفضفاض	إذا قيست على حمراء وصفراء
الفردوس	بمعنى البستان	بمعنى الجنة
الفلك	بمعنى المركب	بمعنى السفينة
القدم	الرجل الشجاع، بمعنى التقدم	قدم الإنسان
القميص	من الثياب	بمعنى الدرع
اللبوس	اسم عام للّباس والسلاح	بمعنى درع الحديد
اللسان	العضو الناطق	اللغة، الرسالة، القصيدة
المسك	المسك عينة	بمعنى رائحة المسك
المِعى	مذكر على لفظه	كأنه واحد دلّ على جمع
المُلك	مذكر على لفظه	إذا أريد به معنى الدولة أو الولاية
الممطر (ثوب يلبس في المطر)	مذكر على لفظه	بمعنى الدرّاعة

الاسم	معناه على التذكير	معناه على التأنيث
المنون	بمعنى الدّهر	بمعنى المنية
النّاب	الناب من الأسنان	الإبل المسنة
النّفس	بمعنى الشخص أو الإنسان	بمعنى الروح التي في المتنفس
النّوى	جمع نواة	بمعنى البعد، الموضع الذي يُنوى الذهاب إليه
اليسار	بمعنى الغِنى	الجهة (الشمال)، اليد اليسرى
اللّيت (مجرى القرط في العنق)	مذكر على لفظه	بمعنى العنق

ثانيًا: ما يُذكّر ويؤنث من الإنسان

الإبط: يذكر ويؤنث عن الفرّاء، يقول: " قال بعض العرب: قد رفع السوط حتى برقت إبطه" (الفراء: 1989: المذكر والمؤنث)، وإليه ذهب المفضّل (المفضل: د.ت: 329)، والحامض (الحامض: 1988: 70)، وأبو بكر (الأنباري: 1986: 373/1)، ويرى ابن جني فيه التذكير والتأنيث، وتذكيره الوج (ابن جني: 1985: 55)، وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري (ابن الأنباري: 2009: 72)، وذهب ابن فارس إلى تذكيره (ابن فارس: 1969: 55).

وتذهب الباحثة إلى ما ذهب إليه ابن جني وابن الأنباري من جواز التذكير والتأنيث مع غلبة وجه التذكير، حيث إننا نلحظ إجماع الأكثر على جواز التذكير والتأنيث، وفي مقولة الفراء: (بعض العرب)، إشارة إلى أن من قالوا بالتأنيث هم قلة والتأنيث غير مطرد، وترى الباحثة أن وجه التأنيث في الإبط معنوي، وإنما جاء حملا على معنى الإعانة وتيسير النفع والخدمة، مما هو من خصائص الأنثى، وكأن التأنيث نتاج تحيز عُرفي ألمح إليه عيسى برهومة، فيقول: " إن حضور الأنثى والذكر ارتماء في ثقافة مركوزة في تربة المجتمع، وامتداد وجودي للذات التي بلورت هذه الدوال، فأمسى الذكر عصي التعريف، متراحب الدلالة، فيما تعينت الأنثى بدورها المعهودة" (برهومة: 2002: 102).

أما التذكير فكان من ناحية اللفظ، فقيس ذلك على الإبط العضو والعضو مذكر، كما أن اللفظ في ظاهره مذكر، وبذلك ترى الباحثة أن حقيقة اللفظ على التذكير "فالتذكير هو منهج العربية في كل ما ليس بمؤنث حقيق، إذا لم يكن يحمل مميز التأنيث" (نور الدين:1990: 41)، كما أن في ذلك توافقًا مع روح العربية في عصرنا الحالي؛ فلا نكاد نجد أحدًا يقول: (هذه إبط).

الإبهام: يذهب الفرّاء إلى تأنيثها فيقول: " العرب على تأنيثها إلا بني أسد أو بعضهم ...، والتأنيث أجود وأحب إلينا" (الفراء: 1989: 68)، وعنه أخذ المفضل، والانباري، والكاتب، وابن جني، وذهب الحامض إلى جواز التذكير والتأنيث، وأن من أنث ذهب إلى معنى الإصبع، ومن ذكر إنما يُذكر حملا على اللفظ (الحامض:1988: 70)، ويذهب ابن سيده إلى تغليب التذكير فيه، يقول: "يذكر ويؤنث، والتذكير أعلى" (ابن سيده: د. ت: 17/ 14).

وتذهب الباحثة إلى ما ذهب إليه ابن سيده؛ قياسا على ما سبق من تفصيل في الإبط.

الذّراع: مؤنثة وتصغيرها ذُرَيّعة، وقد أجمع النحاة على تأنيثها، ولم يقولوا بتذكيرها إلا نقلا عن الفراء القائل: "الذراع أنثى. وقد ذكر الذراع بعض بني عُكْل" (الفراء: 1989: 68)، وفي هذا دليل على أن أحدًا منهم لم يسمع تذكيرها، كذلك يتضح من مقولة الفراء أنه لا يتبنى رأي التذكير، إذ عقّب قائلا: "والهاء في التصغير أجود وأكثر في الذراع" (الفراء: 1989:

68)، كما أنها لم ترد في نص على التذكير، ووردت في الأثر على التأنيث "في حديث عائشة وزينب: قالت لرسول الله – صلى الله عليه وسلم –: حسبك إذا قلبت لك ابنة أبي قحافة ذُريّعتيها، الذريعة تصغير الذراع، ولحوق الهاء فيها لكونها مؤنثة" (ابن منظور: 1414هـ: مادة ذرع)

وترى الباحثة أن حقيقة اللفظ مؤنث، وأن التذكير لا يعدو أن يكون انحرافًا لغويا قالته قبيلة واحده، ينضوي تحت ما قاله الفراء: "العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء" (الفراء: 1989: 72).

الصّليف (صفحة العُنق): قال أبو البركات: والصليف صفحة العنق، يذكر ويؤنث" (ابن الأنباري: 2009: 83)، ونقل عنه الكاتب، وابن جني، ولم يوردوا أي شاهد على ذلك، مما يدل على أنه لا اختلاف في أن (الصليف) اسم وضع دالًا على التذكير والتأنيث. إلا أن الباحثة ترى تغليب التذكير حملا على معنى العضو، وكذلك لما جاء يحمل دلالة التذكير في الحديث: "ولو أن امرأة لا تتصنع لزوجها صلفت عنده"؛ أي ثقلت عليه ولم تحظ عنده، وولّاها صليف عنقه أي جانبه" (ابن منظور: 1414هـ: مادة صلف)، وهو ما يوافق طرد القياس.

العَجُز (ما بعد الظَّهر): يقول الفراء: والعجز هي العجيزة تؤنث وتذكر والتأنيث أغلب عليها" (الفراء: 1989: 89)، وإليه ذهب المفضل، والكاتب، وابن جني "مؤنثة وربما ذُكّرت" (ابن جني: د.ت: 82). ويذهب إلى التأنيث أبو بكر "والعجز عجز الإنسان مؤنثة، وفيها أربع لغات: عَجُز، وعَجْز، وعُجُز، وعُجْز ويقال في جمع العَجوز: عُجُز، وعُجْز" (الأنباري: 1986: 254/1)، إليه ذهب ابن فارس، وابن الأنباري، ولم يورد أي منهم شاهدًا يدعم قوله، وجاء في لسان العرب: "قال أبو زيد: أهل تهامة يقولون: العُضُد والعُجُز ويذكرون"، وجاء فيه "أَعْجاز الأُمور: أَواخِرُها. وعَجُزُ الشَّيْءِ وعِجْزُه وعُجْزُه وعَجُزُه وعَجِزُه: آخِرُهُ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ؛ قَالَ أَبو خِراش يَصِفُ عُقاباً بَهِيماً: (غيرَ أَنَّ العَجْزَ مِنْهَا ... تَخالُ سَرَاتَه لَبَناً حَلِيبا)، وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: هِيَ مُؤَنَّثَةٌ فَقَطْ. والعَجُز: مَا بَعْدُ الظَّهْرِ مِنْهُ، وَجَمِيعُ تِلْكَ اللُّغَاتِ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ، وَالْجَمْعُ أَعجاز، لَا يُكَسَّر عَلَى غَيْرِ ذلك" (ابن منظور: 1414هـ: مادة عجز).

يتضح مما سبق اتفاق النحاة على التأنيث، ومن قال بالتذكير غلّب التأنيث عليه، فإذا قارنا بين ما أجمع عليه النحاة وبين ما جاء في لسان العرب، نخلص إلى أن حقيقة اللفظ على التأنيث، وأن التذكير إنما كان انحرافًا لهجيًّا، إما حملًا على معنى الجمع (عُجُز على وزن فُعُل)، أو اجتراءً على اللفظ كونه ليس مؤنثًا حقيقيًا ولا يحمل علامة تأنيث.

العضُد: قد أُجمع فيها على التأنيث، ولم تذكيرها إلا في إلماح من أبي بكر، فقد ذهب إلى وجه التأنيث في قوله: " قال أبو زيد: بنو تميم يقولون: العُضُد العُضْد ويؤنثونها، وغيرهم يقولون: العَضُد ويذكرونها، وقال اللحياني: العَضُد مؤنثة لا غير" (الأنباري: 1986: 340)، وفي هذا تعريض من أبي بكر إلى شذوذ وجه التذكير، وأنه انحراف لهجيّ، إذ أعقبه بقول اللحياني؛ ليؤكد على جودة التأنيث، واستشهد بقول الشاعر (ابن أبي الصلت: 1934: 30):

من كان ذا عضد يدرك ظلامته إن الذليل الذي ليست له عَضُد

وقد أشار إلى رواية أخرى بتأنيث الفعل (تُدرك ظلامته)، والعضد هنا القوة أو السند، فنجد أنها جاءت على التأنيث حقيقة ومجازًا.

نظرًا لما سبق، تذهب الباحثة إلى أن حقيقة اللفظ على التأنيث، وأن التذكير لا يعدو كونه انحراف لهجيّ، لما سبق بيانه في (العجز).

العُنق: ذهب الفراء إلى أنها "مؤنثة في قول أهل الحجاز؛ يقولون: "ثلاث أعناق"، ويصغرونها على عُنيقة. وغيرهم يقول: "هذا عُنق طويل"، ويصغره فيقول: هذا عُنيق. قال أبو نجم: في كاهل هاد وعُنْق عَرْطَل" (الفراء: 1989: 64)، وعنه أخذ المفضل، وأبو بكر، وابن الأنباري، ويذهب ابن جني إلى جواز التذكير والتأنيث "العُنُق مؤنثة، فإن سكنت النون ذكّر" (ابن جني: د. ت:83)، كذلك ابن فارس يقول: "مذكر وربما أُنث" (ابن فارس: 1969: 55).

يتضح مما سبق الإجماع على تذكير (عنق)، وأن التأنيث فيه لغة انفرد بها أهل الحجاز ولا يقاس عليها، يقول ابن سيده: " قال البن دريد: إذا قلت عُنْق فسكنت الثاني ذكّرتَ وإذا ثقلت الثاني أنثته ولا أدري ما علته في ذلك إلا أن يكون سماعًا" (ابن سيده: د. ت: 17/ 12)، لهذا ذهبت الباحثة إلى أن حقيقة اللفظ مذكر، وأن هذا لا يخطّئ مذهب من قال بالتأنيث؛ أخذا بقول ابن جني بأن اللغات كلها حُجة.

القفا (مؤخر العنق): "يذكر ويؤنث، والتذكير أغلب عليه. قال الشاعر في تأنيثه: (وما المولى وأن عرضت قفاه بأخلق للمحاميد من حمار)، ويروى بأجمل وبأحمد" (الفراء: 1989: 92). هذا ما قال به الفراء، وإليه ذهب المفضّل، والحامض، وأبو بكر، والكاتب، وابن جني، وأبو البركات.

وفي هذا الإجماع ما يدل على أن التذكير هو الأصل، وأن التأنيث ما هو إلا شذوذ، فلو تأمل القارئ نص الفراء يجد نفسه أمام أمرين، أحدهما أن بيت الشعر المحتج به على التأنيث غير منسوب لقائله، والآخر أن رواياته قد تعددت، وهذا ما يجعله موضع شك في الاحتجاج وبالتالي يتوجه الرأي إلى أن التأنيث " لا يعدو كونه لُغيّة، أو انحرافًا لغويًا لا يعتد به ... وحتى لو كان صحيحًا فيجب عدم الوقوف عنده لمخالفته روح اللغة واتجاهها التطوري" (نور الدين: 1990: 29)، ويدعم هذا ما جاء في لسان العرب بأنه " حكى عني بعض عكل هذه قفا بالتأنيث" (ابن منظور: 1414هـ: مادة قفا)

الكُراع (ما دون الركبة إلى الكعب): انقسم اللغويون فيها إلى قسمين، أحدهما ذهب إلى التأنيث، ومنهم: المبرد، وابن فارس، وابن الأنباري. والقسم الآخر جوّز التذكير والتأنيث، كأبي بكر، وابن جني، أما الكاتب فقال بجواز التذكير والتأنيث مع غلبة التأنيث، إلا أن ما ورد منها على التأنيث لم يكن بمعنى العضو، وإنما بمعنى الأرض، جاء في التأنيث للمبرد: "أضحت كراع الغميم موحشة" (المبرد: 1970: 105)

وعليه، فإن الباحثة ترى أن حقيقة اللفظ على التذكير، وهو ما ينسجم مع حقيقة أنه عضو والعضو مذكر، ويتماشى مع اطراد اللغة في تذكير الكلمات التي لا تحمل علامة تأنيث، وأن وجه التأنيث فيه يكون من باب المجاز والتوسع الدلالي.

المتن (الظهر): مذكر، وقد يؤنث، وقد تدخل فيه الهاء، هذا ما ذهب إليه الفراء، وعنه أخذ المفضل، وأبو بكر، وابن جني، والكاتب، يقول أبو بكر: "أخبرنا بذلك أبو العباس بن سلمة عن الفراء، وأنشدنا عنه في التذكير: (لها شظا لا عيب فيه من شظا رُكِّب للجري ومتن ريّان)، وقال الفراء قد يدخلون فيه الهاء فيقولون (مَتْنَة)، وأنشد في تأنيثها بإدخال الهاء: (لها متنتان خظاتا، كما أكب على ساعديه النمر)، وقال لنا أبو العباس: في (خظاتا) وجهان ..." (الأنباري: 1986: 1/ 255) ، وذهب ابن الأنباري إلى تأنيثه (ابن الأنباري: 2009: 71).

وإذا تأملنا قول الفراء الذي نقله عنه من بعده، وجدنا فيه جزمًا بالتذكير، وتشكيكًا بالتأنيث، وأن التأنيث إنما جاء على لغة لم يذكرها حتى، كما نرى تعدد الوجوه في شاهدهم على التأنيث، وتشكيك الفراء في صحة صياغته، لذلك تذهب الباحثة إلى حقيقة اللفظ على التذكير، وأن التأنيث فيه انحراف.

في ضوء ما سبق بيانه تخلص الباحثة إلى أن الأصل في أعضاء الإنسان التذكير، ما لم تثبت فيه علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة، وذلك باتباع منهج مطرد يتناسب مع القياس في تذكير الكلمات التي لا تحمل علامة تأنيث؛ سعيًا للتسهيل والتيسير الذي تميل إليه النفوس بطبيعتها، وصرفًا لكثير من اللبس والخلط الذي قد يشوب اللغة ويكون سببًا في النفور من تعلمها، وفي هذا تناسب مع روح العصر، فقانون التسهيل والتيسير يعد مظهرًا من مظاهر التطور اللغوي، يقول رمضان عبد التواب: "وكل لغة من اللغات، تحاول في تطورها أن تسلك هذا الطريق، وأن تجعل قواعدها بسيطة مطردة، وذلك بالقضاء على التفريعات الكثيرة. والظواهر الشاذة فيها، وبذلك يصبح صحيحًا في الاستعمال، ما كان يعد خطأً، من قبل أن يشيع استعماله" (عبد التواب: 1997: 87، 88).

ثالثًا: ما يذكر ويؤنث من الحيْوان

الأسماء في هذه القائمة وإن كانت تدل على ذوات من جنس حقيقي، إلا تمييز الجنس فيها بصرف النظر عن بعض الصفات والقرائن الخارجية، صعب في معظم الحالات؛ لأن الاسم في أصل وضعه ليس ذا قرينة دالة على حقيقة الجنس.

كما لم تحظَ هذه القائمة بكبير احتفاء في كتب التذكير والتأنيث كما القائمة السابقة، إنما كانت تُذكَر مبثوثة في الثنايا، وقد كان كتاب "التذكير والتأنيث" لأبي بكر الأنباري من أكثر المصادر اهتمامًا واحتفاءً بها، وهذا ما دعا الباحثة لتناولها بطريقة مختلفة عن سابقاتها، فوقع الرأي على دراسة ما ورد منها في كتابه – أبو بكر – مع محاولة تصنيفها بطريقة ميَّسرة تخدم البحث العلمي، وتسهِّل على القارئ، فاقتضى ذلك أن تُدرس وفق أصناف خمسة.

أولا: أسماء تُحمل على لفظها وضعت مؤدية عن الذّكَر والأنثى، وهي ذكَر على حالها

(ابن آوى، وابن عرس، وابن قترة، وسامّ أبرص)، وقد وقع الإجماع من اللغويين على تذكير هذه الألفاظ وتأنيثها على لفظها، جاء في خزانة الأدب " وأما ما لا يعرف ذكوره من إناثه فمحمول على اللفظ يقال للذكر والأنثى ابن عرس وابن قترة لضرب من الحيات وابن دأية غير معروف للغراب فإذا جمعت على هذا النحو قلت: بنات آوى وبنات عرس وبنات قترة وبنات دأية للذكور والإناث. وكل جمع من غير الإنس والجن والشياطين والملائكة فيقال فيه بنات" (البغدادي: 1983: 8/ 85).

ثانيًا: أسماء تقع على المذكّر والمؤنث، ولا علامة للتأنيث فيها

(البرذون، والبعير، والثعبان، والجيأل، والخِرْنق، والدّرْص، والذّئب، والديون، والطائر، والفرس، والقط). والقول في هذه الأسماء أنها للتذكير والتأنيث، فإذا أريد التخصيص فيها عُيّن الجنس، على نحو ما يقول أبو بكر: "والفرس يقع على المذكر والمؤنث، يقال: فرس ذكر وفرس أنثى، وربما بنَوا الأنثى على الذكر فقالوا: فرس وفرسة ...، ومما يقع على المذكر والمؤنث الجيأل، وهو الضبع، يقال: هو جيأل ذكر، وهي جيأل أنثى" (الأنباري: 1986: 133، 134).

ثالثًا: أسماء تقع على المذكر والمؤنث، وفيها علامة

(البطة، والبقرة، والبومة، والجرادة، والحمامة، والحيّة، والدابة، والدُّرّاجة، والسخلة، والبهمة، والشاة، والعسبارة، والنحلة).

والمذكر والمؤنث من هذا النوع سواء، وحجتهم في ذلك كراهة أن يشتبه المذكر الواحد بالجمع؛ لأنه جاء على لفظ المفرد الذي بينه وبين جمعه هاء، والهاء هنا علامة إفراد لا تأنيث، ولا تكون الهاء تأنيثًا إلا إذا دعت حاجة المقام إلى ذلك، فيكون المذكر على لفظ الجمع بطرح الهاء، والمؤنث بالهاء، ولا خلاف في ذلك، قال الفراء: "يأتي نوع آخر من الجمع، مثل: الشاء، والبقر، والحصى، فهذا اسم موضوع، فإذا أرادت العرب إفراد واحده قالوا: "شاة" للذكر والأنثى، لم تُرِد بالهاء هاهنا، التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا: "عندي جراد"، وهم يريدون الواحد من الجراد؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لم يُعرف واحد من جمع، فجعلت الهاء دليلًا على الواحد. فهذا قياس مطرد. وربما فعلوا عند موضع الحاجة، فجعلوا الأنثى مفردة بالهاء، وجعلوا الذكر مفردًا بطرح الهاء، فيكون الذكر على لفظ الجمع، ... ويقولون: " رأيت جرادًا على جرادة" و "حمامًا على حمامة"، يريدون ذكرًا على أنثى" (الفراء: 1989: 60). ومن ذلك تذكير الحية وتأنيثها، فقد أنشد الأخطل في التذكير (الأخطل: 1994: 188):

قد أُنذروا حيةً في رأس هضبته ... وقد أتتهم به الأخبارُ والنُذُرُ

باتوا نياما على الأنماط ليلَهُمُ ... وليلُهُ ساهرٌ فيها، وما شعروا

هناك قالوا أنام الماءُ حيّتهُ ... وما يكاد ينامُ الحيّةُ الذّكَرُ

فالمقصود بالحية في الأبيات السابقة "الفارس الشديد"، أما في التأنيث فقد أنشد أبو خِراش حين نهشته الأفعى (ديوان الهذليين: 1965: 2/ 171):

لعمرك والمنايا غالباتٌ ... على الإنسان تطلع كل نجد

لقد أهلكتِ حيّةَ بطنِ أنفٍ ... على الأصحاب ساقا بعد فقد.

رابعًا: أسماء تقع على المذكر والمؤنث من جنسها بلا علامة تأنيث، ويُخصص فيها المذكر بلفظ خاص

الجدول (2): جدول الأسماء الواقعة مذكرا والمؤنث من جنسها بلا علامة تأنيث، ويخصص المذكر بلفظ خاص

الاسم	الواحد المذكر منه
الأرنب	خُزز
الأفعى	أُفعُوان
الثعلب	ثُعلُبان
الضبع	ضِبْعان
العقرب	عُقْرُبان
العنكبوت	عنكب

القنفد	شيهم، دُلدُل، أنقد

هذا الصنف من الأسماء يكون دالًا على التذكير والتأنيث في عموم الجنس على حد سواء، فإذا خُصص الجنس كانت الأسماء مؤنثة، وخُصص المذكر بلفظ مستقل، قال أبو بكر: "والثعلب يقع على المذكر والمؤنث، يقال ثعلب ذكر، وثعلب أنثى. فإذا أرادوا الاسم لا يكون إلا للمذكر، قالوا: ثُعلُبان" (الأنباري: 1986: 1/ 138).

يتضح مما سبق أن الغلبة في هذه الأسماء للتأنيث، وهو ما ذهب إليه بعض اللغويون بقولهم: والتأنيث أكثر، فكل اسم منها دلّ على التذكير والتأنيث بلفظه، وعند تخصيص الجنس تختص هذه الأسماء بالمؤنث، وليست هذه الغلبة لقياسٍ مطرد، فلا علامة تأنيث ظاهرة تُلزم بذلك، بل قد يميل بعضهم إلى الاستيثاق فيدخلون الهاء في المؤنث، يقول أبو بكر: "ومنهم من يقول: عقرب وعقربة، وثعلب وثعلبة" (الأنباري: 1986: 1/ 139)، ولربما كان تغليبهم للتأنيث تحيزًا للجنس ذي القوة فيها، فلو أسقطنا ذلك على سبب تغليب التأنيث اسم (العنكبوت) مثلًا، لوجدنا أن أنثى العنكبوت هي الأقوى من هذا الجنس، وهذا يعيدنا إلى نظرية التحيز التي قال بها برهومة، في حين يذهب (طلافحة والأقطش) إلى أن تغليب التأنيث فيها إنما جاء "من مبدأ الحمل على المعنى لا اللفظ، ولعله من خصوبة النسوية فيها، وإلا فالسِّمة الغالبة في الحيوانات الخطرة أو المؤذية أو السامة، أن تأخذ أسماؤها صفة (المذكر)، ودونما مراعاة لكون الحيوانات أنثى أم ذكرًا" (طلافحة والأقطش: 2014: 72).

ولو نظرنا للقضية وفق مفهوم التطور الدلالي، لوجدنا تفسيرًا منطقيًا يفسر التغير اللغويّ الحاصل في هذه الألفاظ، فكما هو واضح أن هذه الأسماء لحيوانات يصعب الاقتراب منها والكشف عن حقيقة جنسها، لذلك يمكننا القوا بأن هذه الأسماء موضوعة للدلالة على عين الجنس، وأن العرب قد استعملت هذه الألفاظ في بدايتها دلالة على الحيوان من هذا الجنس، بصرف النظر مذكرًا كان أم أنثى، إلا أن تغيرًا واضحًا في الاستعمال اللغويّ يتجلّى من خلال التخصيص للمذكر، وإدخال الهاء للمؤنث، وفي هذا دليل على التطور اللغويّ والدلالي، يقول نور الدين: "فكان أن أطلق اسمًا على كل حيوان ... ثم تطورت اللغة بتطوره، وارتقت بارتقائه. كما يمكن أن نقول: إن العربي وضع اسمًا آخر بجانب الاسم الأول للدلالة على الذكر أو الأنثى ... ثم، في مرحلة ثالثة، استطاع فكرُه أن يسمو إلى نوع من التجريد والقياس فعاد إلى الأسماء الأُول سواء أكانت مذكرة أم مؤنثة، وميّز بينها بمميز التأنيث، فأدخل على الأسماء التي مرّ ذكرها (التاء المربوطة)" (نور الدن: 1988: 217).

نخلُص من ذلك إلى أن هذه الأسماء أسماء موضوعة، وإنما جاء تخصيص الجنس كنتيجة طبيعية للتطور الدلالي، "وأهم مظاهر التطور الدلالي ثلاثة: تخصيص الدلالة، وتعميم الدلالة، وتعميم مجال استعمال الكلمة، أي أن معنى الكلمة يحدث فيه تضييق أو اتساع أو انتقال" (عبد التواب: 1997: 194)، فترى الباحثة تخصيص هذه الأسماء في الدلالة على المذكر، والتمييز بينها وبين المؤنث بإدخال الهاء وهو ما عملت به العرب عند الحاجة كما أشار الفراء، وهو المنهج الأقرب في خدمة اللغة تماشيًا مع السهولة والتيسير المنشودان لمواكبة روح عصرنا الحالي، "ذلك لأن الحياة تشجع تغير المفردات، لأنها تضاعف الأسباب التي تؤثر في الكلمات، فالعلاقات الاجتماعية، والصناعات، والعُدد المتنوعة تعمل على تغير المفردات، وتقضي على الكلمات القديمة أو تحور معناها، وتتطلب خلق كلمات جديدة" (فندريس: 1950: 247).

خامسًا: أسماء تقع على المذكر والمؤنث من جنسها بلا علامة تأنيث، ويُخصص فيها المؤنث بلفظ خاص:

الجدول (3): الأسماء الواقعة مذكرا والمؤنث منها بلا علامة تأنيث، ويُخصص المؤنث بلفظ خاص

الاسم	الواحد المؤنث منه
الأسد	اللّبؤة
العُقاب	لقْوة

وهذا الصنف من الأسماء يكون دالًا على التذكير والتأنيث في عموم الجنس على حد سواء، فإذا خُصص الجنس كانت الأسماء مذكرة، وخُصص المؤنث بلفظ مستقل، يقول أبو بكر: والأسد يقع على المذكر والمؤنث، يقال أسد ذكر وأسد أنثى، وربما أدخلوا الهاء فقالوا: أسد وأسدة، ويقال للأنثى اللّبؤة" (الأنباري: 1986: 1/ 122)، وترى الباحثة تخصيص هذه الأسماء في الدلالة على المذكر، والتمييز بينها وبين المؤنث بإدخال الهاء في المؤنث، قياسًا على ما سبق بيانه في الصنف الرابع من أسماء الحيْوان.

رابعًا: ما يذكر ويؤنث من أسماء الذوات غير الحية

جاءت الأسماء في هذه القائمة على غير ما ائتلاف، فنجد منها الملبس، والمأكل، وغيرها. فرأت الباحثة أن تُدرس في خمس مجموعات، على النحو الآتي:

المجموعة الأولى: الملبس، وفيها

الإزار: "يذكر ويؤنث، ومن شواهد التأنيث قول ابن أحمر [من الطويل]: (طرحنا إزارًا فوقها أبْيَنيَّة على مصدر من فُدْفُداء ومَورد)، وقيل يقال: إزار وإزارة، مثل حمام وحمامة" (يعقوب: 1994: 131). وممن قال بجواز تذكيره وتأنيث أبو بكر، وقد أنكر ابن فارس والأصمعي تأنيث الإزار. وقد جاء في اللسان أن الإزار يذكر، ويؤنث في لغة هذيل، وقد ساق شاهدا على التذكير "في حديث الاعتكاف: كان إذا دخل العشر الأواخر أيقظ أهله وشد المئزر؛ المئزر الإزار، وكنى بشده عن اعتزال النساء" (ابن منظور: 1414هـ: مادة أزر).

ولو نظرنا فيما سبق سنجد إجماعًا على التذكير، وأنه لم يقل بالتأنيث إلا أبا بكر – بحسب مصادر الدراسة – إلا أننا لا نجد اقتناًع كافيًا منه بذلك حيث استشهد على التأنيث بقول ابن أحمر السابق، ثم عقب قائلًا: "كذا أنشده يعقوب بضم الفاءين، وأنشدني أبي قال: أنشدنيه أحمد بن عبيد فَدْفَداء بفتح الفاءين. وقال أبو عبيدة: يقال: هذا إزاري، وهذه إزارتي، وأنشد: كتميُّل النشوان يرفل في البقيرة والإزارة" (الأنباري: 1986: 1/ 447)، وفي قوله هذا تأكيد لما سبق من تذكير إزار وتأنيثه بإدخال الهاء عليه، وهو ما تذهب الباحثة، بأن الإزار مذكر إذا خلا من علامة التأنيث، ومؤنث إذا لحقته العلامة.

السّراويل: جاء في المصباح "السراويل أنثى، وبعض العرب يظن أنها جمع لأنها على وزن الجمع، وبعضهم يذكر، فيقول: هي السراويل، وهو السراويل، وفرّق في المجرد بين صيغتي التذكير والتأنيث، فيقال: هي السراويل وهو السروال، والجمهور أن السراويل أعجمية، وقيل عربية جمع سروالة تقديرًا والجمع سراويلات" (الفيومي: 2014: مادة سرول)، وقد

أجمع على تأنيثها كل من المفضل، والكاتب، وابن جني، وابن فارس، وابن الأنباري، ونقل الحامض جواز الوجهين ولم يذكر حجة على ذلك، قال: "والسراويل ذكر وأنثى عند أبي عبيدة، والأغلب التذكير عند الفراء وأصحابنا" (الحامض: 1988: 72)، ومن شواهد التأنيث ما جاء في غريب الحديث أن: "أبو هريرة كره السراويل المخرفجة. هي الواسعة التي تقع على ظهور القدمين ومنا عيش مخرفج" (الزمخشري: 1971: 1/ 365).

فتذهب الباحثة إلى أن حقيقة (سراويل) على التذكير، وتأنيثه لا يعدو كونه انحرافًا قال به البعض على توهم معنى الجمع. ونخلص من هذا إلى أن الأصل فيما جاء من أسماء الملابس محايدًا هو التذكير.

المجموعة الثانية: المأكولات والمشروبات وفيها

لخَمْر: "والخمر معروفة تذكر وتؤنث فيقال هو الخمر وهي الخمر" (الفيومي: 2014: مادة خمر)، ويقول فيها الفراء: " والخمر أنثى، وربما ذكّروها، قال الشاعر (ذو الرمة: 1995: 104): (وعينان قال الله كونا فكانتا // فعولان بالألباب ما يفعل الخمر) وقال: هكذا أنشدني بعضهم، فاستفهمته فرجع إلى التأنيث، فقال: ما تفعل الخمر. ويروى: فعولين" (الفراء: 1989: 73، 74)، وعنه أخذ أبو بكر، وأجمع البقية على تأنيثها لا غير.

وترى الباحثة أن الخمر مما يذكر ويؤنث؛ لكونها اسما دالا على الجنس، وتذهب إلى تقوية التأنيث فيها حملًا على معنى المتعة واللذة إذ هما خصيصتان ملازمتان لها، ويقوي ذلك ما يتضح من إجماع النحاة على تأنيثها، وأن تذكيرها في الشعر لا يعدو أن يكون لحنا لما ورد في رواية الفراء، فقد بين أن كل من قال بتذكيرها عاد للتأنيث، أو أن يكون التذكير باعتبار الجنس عامة، أو حملا على معنى العنب كما جاء في اللسان "وقال في قوله تعالى: {إني أراني أعصر خمرًا}؛ إن الخمر هنا العنب؛ قال وأراه سماها باسم ما في الإمكان أن تؤول إليه، فكأنه قال: إني أعصر عنبًا" (ابن منظور: 1414هـ: مادة خمر).

العسل: " العسل يذكر، ويؤنث وهو الأكثر، جاء في اللسان " والعرب تذكر العسل وتؤنثه، وتذكيره لغة معروفة والتأنيث أكثر" (ابن منظور: 1414هـ: مادة عسل)، ومن التأنيث قول الشّماخ (الذبياني: 1968: 163): (كأن عيون الناظرين يشوقها ... بها عسل طابت يدا من يشورها)، ويُصغَّر على عُسيلة على لغة التأنيث ذهابًا إلى أنها قطعة من الجنس وطائفة منه" (الفيومي: 2014: مادة عسل)، وكان أبو بكر ممن قال بجواز تذكير العسل وتأنيثه وذهب الكاتب إلى أن العسل مؤنث. وترى الباحثة أن العسل مما يذكر ويؤنث، وتذهب فيه ما ذهب في الخمر؛ حملًا على معنى الحلاوة الملازمة له، واللذة المتحصلة منه، وأن تذكيره في قوله تعالى: {وأنهار من عسل مصفى} [محمد: 15]، كان حملًا على ملازمة معنى النهر وصفاته، يقول ابن عاشور: "وأما إطلاق الأنهار على ما هو من لبن وخمر وعسل فذلك على طريقة التشبيه البليغ، أي مماثلة للأنهار، فيجوز أن تكون المماثلة تامة في أنها كالأنهار مستبحرة في أخاديد من أرض الجنة ...، ويجوز أن تكون مماثلة هذه الأصناف للأنهار في بعض صفات الأنهار وهي الاستبحار" (ابن عاشور: 1984: 26/ 96).

المجموعة الثالثة: مقرات وأمكنة وفيها

السّوق: تذكر وتؤنث، يقول الفراء: "والسوق أنثى وربما ذكّرت. والتأنيث أغلب عن الفصحاء، لأنهم يصغرونها سويقة" (الفراء: 1989: 75)، وعليه أجمع البقية، قال أبو إسحاق: "التي يباع فيها مؤنثة، وهو أفصح وأصح، وتصغيرها سويقة، والتذكير خطأ؛ لأنه قيل سوق نافقة ولم يسمع نافق بغير هاء" (الفيومي: 2014: مادة سوق).

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن حقيقة اللفظ على التأنيث، وهو ما يوافق القياس، إلا أن التأنيث لا يكاد يُسمع في يومنا هذا، فلا نجد من يقول: "السوق بعيدة " أو "السوق كبيرة"، وفي هذا دلالة على أن اللفظ تغير في الاستعمال اللغويّ من حقيقة التأنيث إلى التذكير، فصح اليوم ما كان بالأمس خطأ، وقد جاء في اللسان "والسوقة لغة فيه ... وفي الحديث إذا جاءت سويقة؛ أي تجارة وهي تصغير" (ابن منظور: 1414هـ: مادة سوق)، فحمل التأنيث هنا على معنى التجارة لا عين المكان، وهذا يدعم القول السابق بأن "كل لغة من اللغات، تحاول في تطورها أن تسلك هذا الطريق ...، وبذلك يصبح صحيحًا في الاستعمال، ما كان يُعد خطأ، من قبل أن يشيع استعماله" (عبد التواب: 1997: 87، 88).

الطّريق: يذكر ويؤنث، وعلى ذلك أُجمع، يقول الفراء: " يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره أهل نجد" (الفراء: 1989: 78)، وزاد أبو بكر: "والتذكير فيه أكثر من التأنيث وأجود، وبذلك نزل القرآن، قال تعالى: {يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم} فذكّر، وقال في موضع آخر: {فاضرب لهم طريقًا في البحر يبسًا}. وقال السجستاني: قوم يؤنثون فيقولون: ... فلان حسن الطريقة، معناه المذهب" (الأنباري: 1986: 1/ 420)، وأراد من اختيار الشواهد إثبات غلبة التذكير لثبوته في معنى الحقيقة والمجاز، وأن التأنيث فيه محمول على المجاز لا غير، فالطريق في الآية الأولى مجازي، وهو: "ما يُسلَكُ مِن الأعمال والمُعاملة...، والدّلائل الدّالة على الحق" (ابن عاشور: 1984: 26/ 60)، أما في الثانية فهو الطريق المسلوك حقيقة.

يتضح مما سبق أن الطريق مما يذكر إذا أريد به الطريق المسلوك حقيقة، ويؤنث ويذكر حملًا على المجاز، فكان وجه التذكير فيه أقوى، ومن خلال ذلك يتضح لنا جليًا اتجاه اللغة نحو تذكير كل مؤنث مجازي غير متصل بعلامة تأنيث، وفي ذلك طرد للقياس.

المجموعة الرابعة: الأوعية وما في معناها، وفيها

الدّلو: يذهب الفراء، والمفضل إلى تأنيثها، يقول الفراء: "والدلو أنثى؛ يقال: هذه دُليّة، وتجمع ثلاث أُدل ...، وقال آخر: قد أمر القاضي بأمر عدل أن تمخنوها بثماني أدل" (الفراء: 1989: 81). ومن ذهب إلى التذكير والتأنيث أبو بكر، وابن جني، وابن الأنباري، يقول ابن الأنباري: "حدثني أبي عن ابن الحكم اللحياني أنه قال: وبعضهم يذكّرها، وأنشد لرؤبة: يمشي بدلو مكرب العراقي" (ابن الأنباري: 2009: 77).

يتضح لنا مما سبق الإجماع على تأنيث الدلو وأنه الوجه الغالب؛ موافقةً للقياس، ويقويه حملها على وظيفتها وهي الحمل والامتلاء، وأن التذكير فيه لغة قالت بها بعض العرب، وربما كان التجوّز في تذكيرها؛ لأنها سميت بأسماء أخرى كالذَّنوب والسَّلْم، وهما على لفظيهما اسمين مذكرين جاز فيهما التذكير والتأنيث نقيس على ذلك قول أبي عبيدة: "أنا لا أرى التذكير والتأنيث اجتمعا في اسم الصّواع، ولكنهما عندي إنما اجتمعا لأنه سمّي باسمين: أحدهما مذكر والآخر مؤنث، فالمذكر الصّواع والمؤنث السقاية" (الأنباري: 1986: 1/ 440). وتأخذ الباحثة في هذه الدراسة بالتذكير، قياسا على تذكير كل مؤنث غير حقيقي لم يتصل بعلامة تأنيث؛ سعيًا لاطراد المنهج.

الصّواع: " والصُّواعُ والصِّواعُ والصَّوْعُ والصُّوعُ، كُلّه: إناء يُشرب فيه، مذكّر" (ابن منظور: 1414هـ: مادة صوع). وذكر أبو بكر وجه التأنيث قال: "قال قوم: هو يُذكّر ويؤنث" (الأنباري: 1986: 1/ 439)، واحتج من قال بالتذكير بقوله تعالى: {قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ} [يوسف: 72]، ومن قال بالتأنيث احتج بالآية: {فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاء أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاء أَخِيهِ} [يوسف: 76].

وتذهب الباحثة إلى ما قال به أبو عبيدة: " أنا لا أرى التذكير والتأنيث اجتمعا في اسم الصّواع، ولكنهما عندي إنما اجتمعا لأنه سمّي باسمين" (الأنباري: 1986: 1/ 440)، ويُرد القول على من قال بالتأنيث أن "تأنيث الضمير في استخرجها للسقاية. وهذا تأنيث في تمام الرشاقة إذ كانت الحقيقة أنها سقاية جُعلت صواعًا" (ابن عاشور: 1984: 13/ 31)، هي المذكورة في قوله تعالى: {جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ} [يوسف: 70].

القِدْر: ذهب بعضهم إلى التذكير والتأنيث، يقول الفراء: "القدر أنثى، تحقيرها قُديرة، ويذكّرها بعض قيس، قال: أنشدني النميري: بقِدْر يأخذ الأعضاء تِمًّا // بحَلْقته ويلتهم الفَقَارا" (الفراء: 1989: 73)، وغلّب المفضّل التأنيث، وأنكر ابن فارس والأنباري التذكير.

يلاحظ مما سبق تأنيث القِدر على الإجماع، وأن تذكيرها وإن كان قليلًا إلا أنه لغة قوم يحتج بهم، ولعل في ذلك ما يؤآزر ذهاب الباحثة إلى تذكير المؤنث المجازي بغير علامة متصلة به.

القَليب: "القليب البئر وهو مذكر" (الفيومي: 2014: مادة قلب)، جزم بتذكيره الفراء، والكاتب، وابن فارس، وجوّز التأنيث أبو بكر، وابن جني، وابن الأنباري، جاء في البُلغة: "والقليب البئر قبل أن تطوى تذكر وتؤنث، والتذكير أكثر" (البن الأنباري: 2009: 80)

فالقليب كما يُلاحظ، مذكّر بالإجماع، وتأنيثه كما يظهر في النصوص جاء حملًا على معنى (البئر)؛ حيث أُجمع على تأنيثها – بحسب مصادر الدراسة – وأن من أنث غلّب وجه التذكير، فتذهب الباحثة في (القليب) مذهبها في (الدلو) و(الصّواع).

القِمَطر: "هو مايُصان فيه الكتب ويذكر ويؤنث" (الفيومي: 2014: مادة قمطر)، "قال أبو هفان: يذكر ويؤنث، فيقال: هو القمطر، وهي القمطر، وقال أخبرني التَّوَّزي أن الأصمعي كان يقول: (لا علم إلا ما وعاء الصدر // لا خير في علم حوى القمطر)، هذا في التذكير، قال: وأنشدني الطوسي لآخر: (لا خير فيما حوت القمطر)، فأنث. وقال السجستاني: قال أبو زيد: يقال: هي القمطرة، وهو القمطرة" (الأنباري: 1986: 1/ 412، 413).

وتذهب الباحثة في (القِمَطر) وجه التذكير على أصل وضعه، وتأنيثه بإلحاق الهاء، أخذًا بتعدد روايات الشاهد الواحد مما يجعله موضع نظر، وعملًا بالقياس في جنوح اللغة إلى تذكير كل ما ليس حقيقي التأنيث، ولم تلحقه علامة.

المجموعة الخامسة: الآلة وفيها

السّكين: وقف اللغوين من (السكين) ثلاثة مواقف: منهم من جزم بتذكيره دونما تأنيث، يقول أبو بكر: "قال السجستاني: هو مذكر، قال: وسألت أبا زيد الأنصاري، والأصمعي، وغيرهما ممن أدركنا، فكلهم يُذكّره، وينكر التأنيث، قال: وأنشدني الأصمعي للهذليّ: ... فذلك سكين على الحلق حاذق" (الأنباري: 1986: 1/ 387). ومنهم من ذكّر وأنث مع تغليب

التذكير، مثل الفراء الذي حمل التأنيث على الضرورة، والكاتب الذي عدّ التأنيث شذوذًا "مذكرة وتصغيره سكيكين، وربما أُنث وصُغر سكيكينة، وهو قليل شاذ غير مختار" (الكاتب: 1983: 84)، وإليه ذهب ابن جني. ومنهم من ذكّر وأنّث مع تغليب التأنيث، يقول المفضل: "السكين والخمر تؤنثان وتذكران والتأنيث أكثر" (المفضل: د. ت: 332).

يُلاحظ مما سبق إجماع اللغويين على التذكير، وأن من ذكّر جواز التأنيث كاد أن ينكره، وشاهد التذكير بيّن، أما من أقر التأنيث واحتج بالشاهد السابق، فقد رد أبو بكر حجته قائلًا: "وقال لي أبو هفان في تذكير حاذق: هذا كما تقول ... وامرأة حائض وعاقر، وهذا عندي ليس بمنزلة ذلك؛ لأن الحيض لا يكون إلا للنساء والحذق يكون للمذكر والمؤنث، فلا بدّ فيه من الهاء إذا وصف به المؤنث وهذا البيت يدل على تذكير السكين" (الأنباري: 1986: 1/ 387، 388)، وفي التأنيث جاء " في حديث المبعث: قال الملك لما شق بطنه إيتني بالسكينة؛ هي لغة في السكين والمشهور بلا هاء" (ابن منظور: 1414 هـ: مادة سكن).

عملًا بذلك تذهب الباحثة إلى أن (السكين) مذكر، فإذا أريد المؤنث قلنا: (سكينة)، وأن تأنيث السكين على لفظه إنما وقع حملًا على معنى (المُدية)؛ لقول أبي هريرة: "أنّ سمعت بالسكين إلا في هذا الحديث، ما كنا نسميها إلا المُدية" (ابن منظور: 1414 هـ: مادة سكن).

السّلاح: " السلاح ما يُقاتل به في الحرب ويُدافع، والتذكير أغلب من التأنيث، فجمع على التذكير أسلحة، وعلى التأنيث سلاحات" (الفيومي: 2014: مادة سلح)، فالسلاح تذكر وتؤنث بإجماع من اللغويين، ويُغلّب فيه المفضل التأنيث (المفضل: د. ت:). وقد احتج من ذكّر بقوله تعالى: {وَلْيَأْخُذُواْ أَسْلِحَتَهُمْ} [النساء: 102]، واحتج من أنّث بقول الطرماح: (يهز سلاحًا لم يرثها كلالة)، إلا أن رواية أخرى للشاهد جاءت على التذكير يقول: (لم يرثه)، وهو ما يضع الشاهد موضع نظر.

يتضح مما سبق أن (السلاح) يذكر ويؤنث، كونه ليس مؤنثًا حقيقيًا، ولم تلحقه علامة تأنيث، وترى الباحثة في (السلاح) وجه التذكير، وأن تأنيثه على لفظه يُحمل على الآليّة؛ لأن ذلك الأقرب للقياس.

ومما اتفق على تذكيره وتأنيثه من المكاييل (الصاع): قال الفراء: "يؤنثه أهل الحجاز، وأسد وأهل نجد يذكرونه، وربما أنّثه بعض بني أسد" (الفراء: 1989: 86). وعنه أخذ مَن بعده.

خامسًا: ما يذكّر ويؤنث من أسماء المعاني

الآل (ما يشبه السّراب): يقول الفراء: "يذكر ويؤنث والتذكير أجود" (الفراء: 1989: 95)، وعنه أخذ أبو بكر، والكاتب، ويذهب ابن جني إلى أن تأنيثه لغة فيقول: "الذي يشبه السراب: مذكر وتأنيثه لغة" (ابن جني: 1985: 57)، ولو استحضرنا النصوص لرأينا الإجماع على التذكير واضحًا، ولما وجدنا من أورد نصًا يحتج به على التأنيث، في حين كثُر وروده على التذكير، من ذلك قول الأعشى في اللسان: "إذ يرفع الآل رأس الكلب فارتفعا" (ابن منظور: 1414هـ: مادة أول)، كذلك ما ذكره أبو بكر: "أتبعتهم بصَري والآل يرفعهم ..." (الأنباري: 1986: 9)، وهذا ما يرجح أن اللفظ على حقيقته مذكر، وأن التأنيث لا يعدو كونه انحراف لهجيّ.

السّبيل: تؤنث وتذكر، وهو ما أُجمع عليه، والوجهان كثيرا الورود في التنزيل، منها: {سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَّ يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ

سَبِيلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَافِلِينَ} [الأعراف: 146]. يقول ابن عاشور في معنى السبيل: والسبيل مستعار لوسيلة الشيء بقرينة إضافته إلى الرشد، وإلى الغي، ... وهو هنا مستعار للملازمة، أي لا يلازمون طريق الرشد، ويلازمون طريق الغي" (ابن عاشور: 1984: 9/ 105).

{قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [يوسف: 108]. يقول ابن عاشور في معنى السبيل: "الاعتبار بجميع ما جاء به من هذه الشريعة عن الله تعالى، وهو المُعبَّر عنه بالسبيل على وجه الاستعارة لإبلاغها إلى المطلوب وهو الفوز الخالد، كإبلاغ الطريق إلى المكان المقصود للسائر، وهي استعارة متكررة في القرآن وفي كلام العرب. والسبيل يؤنث كما في هذه الآية ويذكّر أيضا كما تقدم عند قوله تعالى: {وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً}" (ابن عاشور: 1984: 13/ 65).

يتضح مما سبق أن السبيل مما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف معناه، فيُذكّر بمعنى الشيء أو الطريق، ويؤنث بمعنى الشريعة أو الطريقة أو الدعوة.

السَّلم والسِّلم: "والسَّلم والسِّلم: الصلح، يُفتح ويُكسر، ويذكّر ويؤنث"(ابن منظور: 1414هـ: مادة سلم)، ويذهب الفراء إلى التأنيث فيقول: " السَّلم والسِّلم أنثى، قال الله عز وجل { وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا}، إن شئت جعلت الهاء للسلم، وإن شئت جعلتها لتأنيث الفَعْلة ...، قال الشاعر: فلا تضيفنّ إن السِّلم آمنة// ملساء ليس بها وعث ولا ضيق" (الفراء: 1989: 75)، وإليه ذهب المفضل، ويذهب أبو بكر إلى جواز التذكير والتأنيث، واحتج على تذكيره بقول زهير (الأنباري:1986: 1/ 443): "وقد قلتما إن ندرِك السلم واسعًا// بمال ومعروف من القول نسلم"، وإلى ذلك ذهب ابن جني، وابن الأنباري.

يتضح مما سبق الإجماع على التذكير والتأنيث، وإن كان الفراء قد اقتصر على التأنيث صراحة، إلا أن في قوله: (إن شئت جعلت الهاء للسلم، وإن شئت جعلتها لتأنيث الفَعْلة) تعريض لاعتقاده بوجه التذكير، وغلى ذلك ترى الباحثة أن السّلم يذكر ويؤنث، إلا أن التذكير فيه أقوى لوجهين، أحدهما: أنه أقرب إلى القياس، فهو لفظ لم يتصل بعلامة تأنيث، والآخر: أنه إن شئنا حمله على المعنى فهو الصّلح والصّلح مذكّر.

السّموم: أنثى وربما ذُكّرت في الشعر، بذلك قال الفراء، والكاتب: "السموم: بفتح السين أنثى، وربما ذكّرت في الشعر وهو قليل" (الكاتب: 1983: 84). يتضح من ذلك أن اللفظ على حقيقته دالّ على التأنيث، وإنما جاز تذكيره شذوذًا للضرورة الشعرية، أو حملًا على الصفة على زنة فعول، وهي مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، يقول ابن سيده: "السموم مؤنثة وقد تذكّر، ... والسموم بالنهار وقد يكون بالليل، والحرور بالليل وقد يكون بالنهار، ... وهما يكونان اسمين وصفتين كما أريتك في باب فعول التي تكون مرة اسما ومرة صفة" (ابن سيده: د. ت: 17/ 23).

الضُّحى: يقول الكاتب: " إذا ضُمت وقُصرت مؤنثة، يُصغّر ضُحيّا بإسقاط الهاء لئلا يشبه تصغير ضحوة، وإذا فتحت مُدّت وذُكرت وقيل: ارتفع الضَّحاء" (الكاتب: 1983: 91). وهي بذلك تذكّر وتؤنث بحسب البنية، وعلى ذلك أُجمع الرأي.

الطّباع (طباع الرجل): ذهب اللغويون فيها إلى رأيين، الأول: أنها مؤنثة وربما ذُكّرت على قلة، وممن قال بهذا الرأي الفراء، والكاتب، وابن جني، وابن الأنباري، والآخر: أنه مذكر لا غير، وممن قال به ابن فارس، والسجستاني "قال أبو حاتم: والطباع مذكر لا غير إلا أن تتوهم الطبيعة" (ابن سيده: د. ت: 17/ 14).

وترى الباحثة ترجيح وجه التذكير لسببين؛ الأول: أننا نلاحظ مما سبق الإجماع على التذكير وإن كان على قلة عند بعضهم، وبما أن (الطباع) ليس جنسًا حقيقيًا فهو مما لا يعرف إلا بالسماع، وفي إجماع اللغويين على التذكير إجماع على السماع به، وطرح بعضهم للتأنيث دليل على عدم السماع به، وهذا مما يُقوي وجه التذكير. والآخر: أن (الطباع) لفظ خلا من علامة التأنيث، وليس ذا جنس حقيقي، فكان الأقيس في ذلك أن يرد إلى التذكير، يقول المبرد: " وكل ما لا يعرف أمذكر هو أم مؤنث، فحقه أن يكون مذكرًا؛ لأن التأنيث لغير هذه الحيوانات إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة، فالتذكير الأصل" (المبرد: 1970: 108).

وبناء على ذلك يعدّ وجه التأنيث في (الطباع) إما لغة سمع بها البعض، أو انحراف اجترأت عليه العرب؛ لخلو الاسم من علامة تأنيث ظاهرة.

الهدى: "الهدى ضد الضلال، يذكر ويؤنث. وقال أبو حاتم: الهُدى مذكر في جميع اللغات، إلا بعض بني أسد يؤنث، ولا أحُقُّ ذلك" (يعقوب: 1994: 396)، وعلى ذلك أجمع اللغويون.

وترى الباحثة مما سبق أن حقيقة اللفظ مذكر، والشاهد على تذكيره ما جاء في التنزيل: {قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى} {البقرة: 120]، وأن التأنيث لا يعدو كونه انحراف قال به بعض بني أسد، وهم قلة قياسًا بمن أجمع على التذكير.

الخاتمة:

عُنيت هذه الدراسة بدراسة الأسماء المشتركة بين التذكير والتأنيث، وقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى عدد من النتائج، هي:

1. أن كل اسم يشترك في التذكير والتأنيث، إنما يرجع في حقيقة وضعه إلى أحد الجنسين، إلا في قليل مما اتفق على أنه اسم موضوع على ذلك، وإنما يقع الاشتراك اللغوي تجوّزًا: إما توسعًا في المحاز والدلالة، أو بسبب انحراف لهجيّ، أو دلالة على مظهر من مظاهر التطور اللغوي تعميمًا أو تخصيصًا أو توسعًا أو انتقالا في الدلالات.
2. اتجاه اللغة في تطورها إلى تذكير المؤنث المجازي الذي لم تلحقه علامة تأنيث.
3. تذكير ما جاز تذكيره وتأنيثه من أعضاء الإنسان، ما لم تلحق به علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة.
4. أن أسماء الحيوانات التي تذكر وتؤنث علو عموم الجنس، إذا أريد التخصيص اختص أحد الجنسين بلفظ مغاير، تذكر على لفظها وتؤنث بإلحاق الهاء.
5. تذكير ما جاز تذكيره وتأنيثه من الملابس.
6. تأنيث ما جاز تذكيره وتأنيثه من المأكل والمشرب، حملًا على معنى المتعة واللذة.
7. تذكير ما جاز تذكيره وتأنيثه من المقرات والأمكنة.
8. تذكير ما جاز تذكيره وتأنيثه من الأوعية وما في معناها.

9. تذكير ما جاز تذكيره وتأنيثه من أسماء الآلات.

وفي الختام هذا عملنا قد استوى على سوقه، وما هو إلا اجتهاد متواضع لخدمة اللغة ورافديها، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي، وحسب من ادّعى الكمال نقصًا، فقد يعتري دراستي هذه كثير من النقص؛ إذ اقتصرت فيها على تسعة من المصادر التي اهتمت بقضية التذكير والتأنيث – التي قاربت الثلاثين مصدرًا، فما جُزم بتذكيره أو تأنيثه فيها لربما وقع مشتركا في غيرها؛ لذا أوصي الباحثين بالتوسع من خلال المعاجم اللغوية، ومصادر أخرى، ففي ذلك نفع كبير.

المراجع:

أولا: الكتب

- القرآن الكريم.

الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث التغلبي (710 هـ): ديوان الأخطل، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1994 م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093 هـ): خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1983م.

ابن أبي الصلت، أمية الثقفي (9 هـ): ديوان أمية بن أبي الصلت، المكتبة الأهلية، بيروت، ط1، 1934 م.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (328 هـ): المذكر والمؤنث، تح: طارق الجنابي، دار الرّائد العربي، لبنان، ط 2، 1986م.

ابن الأنباري، أبو البركات (577): البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (د. ط)، 2009 م.

برهومة، عيسى: اللغة والجنس: حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة، دار الشروق، عمان، ط1، 2002 م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (392 هـ): الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتب، (د. م)، ط4، (د. ت).

ابن جني، أبو الفتح عثمان (392 هـ): المذكر والمؤنث، تح: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدة، ط 1، 1985م.

الحامض، أبو موسى سليمان بن محمد (305 هـ): " ما يذكّر وما يؤنث من الإنسان واللباس" من رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنا، الأردن، ط 1، 1988 م.

حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، (د. م)، (د. ط)، (د. ت).

الذبياني، الشماخ بن ضرار (643 هـ): ديوان الشماخ بن ضرار، تح: صلاح الدين الهادي، درا المعارف، مصر، ط1، 1968 م.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (538 هـ): الفائق في غريب الحديث، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. م)، 1971 م.

السامرائي، إبراهيم: مباحث لغوية، منشورات مكتبة الأندلس، بغداد، (د. ط)، 1971 م.

سيبويه (180 هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط)، 1992م.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (458 هـ): المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

الشعراء الهذليون: ديوان الهذليين، تح: أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، مصر، (د. ط)، 1965 م.

ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد (1393 هـ): التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د. ط) 1984 م.

عبد التواب، رمضان: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط)، 1997 م.

العطية، مروان: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار البشائر، (د. م)، (د. ط)، (د.ت).

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (395 هـ): المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، (د. ن)، القاهرة، ط 1، 1969 م.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207 هـ): المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د. ط)، 1989م.

الفراهيدي (170هـ)، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، (د. م)، (د. ط)، (د.ت).

فندريس، جوزيف: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (د. ط)، 1950 م.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (770 هـ): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، 2014 م.

الكاتب، سعيد بن إبراهيم التستريّ (361 هـ): المذكر والمؤنث، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (286 هـ): المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، (د. ط)، (د. م)، 1970 م.

مدكور، إبراهيم ورفاقه: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، (د. م)، ط 4، 2004 م.

المفضّل، أبو طالب المفضل بن سلمة (300 هـ): مختصر المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، مستل من "مجلة معهد المخطوطات العربية"، مج (17)، ج 2، (د. ن)، (د. م)، (د. ط)، (د. ت).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (711 هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414 هـ.

نور الدين، عصام: المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث، دار الكتاب العالمي، (د. م)، ط 1، 1988 م.

نور الين، عصام: المصطلح المحايد المذكر والمؤنث المجازيان، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، (د. ط)، 1990 م.

يعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1994 م.

ثانيا: الدوريات والمجلات.

طلافحة، أمجد: والأقطش، عبد الحميد: "مبادئ العربية في تأنيث الأسماء وتذكيرها: نظرة في مواجهة صعوبات التعلم"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، (د. ج)، (د. ع)، 2014 م.